Distr.
GENERAL

S/24856
26 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

ترحب حكومتي باعتماد قرار مجلس الأمن ٧٨٧ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، آملة أن تؤدي هذه الوثيقة الهامة الى التنفيذ الدقيق للجزاءات المفروضة على ما يسمى بـ "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" . وتعتقد اعتقادا راسخا أن أحكام هذا القرار ستقطع خطوط الإمدادات التي يجري من خلالها نقض الجزاءات حتى الآن وسترغم السلطات الصربية في نهاية المطاف على الرضوخ لنص وروح جميع القرارات ذات الصلة المتعلقة باشتراكها في العدوان ضد جمهورية البوسنة والهرسك .

ويساورنا القلق ، في الوقت نفسه ، لأن الحصار البحري المفروض يمكن أن يؤدي الى شل كل الحركة التجارية في بحر الأدرياتيك ، بما في ذلك الطرق المؤدية الى المواني الكرواتية ، ريبكا وزادار وسبليت وبلوشي ودبروفنيك . ونحن نتفهم تماما ضرورة التدابير المتخذة ونرحب بوجود الحصار البحري للساحل "اليوغوسلافي" وموانيه . بيد أننا نؤكد أن من الأمور الهامة والماسة للغاية أن تصور للسفن القائمة بتنفيذ الحصار قواعد الاشتباك وأن يحدد مسرح عملياتها داخل نقط جغرافية محددة . ونرى أنه ينبغي تزويد جميع السلطات البحرية المختصة التابعة للبلدان المطلة على بحر الأدرياتيك بهذه المعلومات ، كيما يمكن إبلاغ السفن الآتية أو الآيبة ، الداخلة أو الخارجة من نطاق سلطتها ، أو التي في طريقها الى بعض المواني الواقعة على ساحلها ، بوجود الحصار البحري ، والطرق التي عليها أن تسير فيها وذلك ضمانا لسلامة حركة النقل البحري ، والوثائق التي سيتعين على ربابنة السفن تقديمها عند التفتيش ، والموقع الذي يتوقعون فيه الاتصال بهم والتفتيش عليهم في نهاية الأمر وهلم جرا . (مثال ذلك ما نص عليه قرار مجلس الأمن ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الوارد في التقرير البحري ، العدد ١٣ ، الذي أصدره قائد القوات البحرية للقيادة المركزية للولايات المتحدة بشأن الملاحة في الخليج الفارسي وفي اتجاه ميناء العقبة ، في الأردن) .

لذا ، نحث الدول المشتركة في الحصار البحري على الامتثال في أقرب وقت ممكن للمتطلبات الواردة في الفقرة ١٤ من القرار ٧٨٧ (١٩٩٢) ، وترتيبا على ذلك ، نحث المجلس نفسه على إصدار مبادئ توجيهية لتيسير رصد تنفيذ هذا القرار . وسيخفف هذا من القلق الذي يساور حكومة كرواتيا من أن إعاقة حركة النقل البحري وتحميل وتفريغ البضائع في المواني الكرواتية - وهو النشاط الذي يعتمد عليه الاقتصاد الكرواتي اعتمادا شديدا - سيدفع التجار الى تجنب الإبحار في بحر الأدرياتيك ، مما يسبب ضررا

291192 271192 271192 92-75330

لا سبيل الى اصلاحه لصناعتنا البحرية . ويتعين على المرء أن يأخذ في الاعتبار أن عبء مئات الآلاف من اللاجئين الذين تمدهم كرواتيا بأسباب العيش ، تخففه الى حد كبير المساعدة الإنسانية الدولية ، التي يشحن جزء منها عن طريق البحر . وإعاقة هذه الشحنات الثمينة سيطيل عذاب هؤلاء الناس .

وترحب كرواتيا باعتماد القرار ٧٨٧ (١٩٩٢) وستمتثل امتثالا تاما لجميع أحكامه ذات الصلة . وسيكفل إصدار المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه أن دولا أخرى تقع على بحر الأدرياتيك ، بما فيها جمهورية كرواتيا ، لن تعاني من اضمحلال اقتصادي بسبب الجزاءات المفروضة على بلد آخر . ونحن على ثقة من أن المجلس سيصون المصالح الاقتصادية لجميع الدول المعنية وتنميتها ، كما سيدعم الأمن في أعالي البحار والطرق البحرية الدولية .

وأكون ممتنا لو اتخذتم ما يلزم لتعميم هذه الوثيقة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) السفير دكتور ماريو نوبيلو
الممثل الدائم

— — — — —